

التقرير الإستراتيجي

في سبيل وعي إستراتيجي يضمن مصالح الأمة



نشرت تقييية دورية منشورات منظمة الطليعة العربية في تونس العدد 180 ديسمبر 2019

نهر النيل العظيم أمام أزماته الكبرى



النهر العظيم.. أمام أزماته الكبرى

لا بد من التنويه بداية إلى أن تفاقم أزمة المياه في العالم ولاسيما في العقود الأخيرة قد أثار قلقاً كبيراً لدى معظم سكان الأرض ففي تقرير للجنة هيئة الأمم المتحدة لتقييم الموارد المائية العذبة المتاحة في العالم خلال القرن الحالي إشارة إلى انخفاض ملحوظ في نصيب الفرد من المياه بلغ ٤٠٪ على مدى ٢٥ عاماً من القرن العشرين وأعلن البنك الدولي عام ١٩٩٥ إن نقص المياه يهدد أكثر من ٨٠ دولة وأكدت دراسة نشرتها مجلة ساينس جور

نال الأمريكية أن سكان الأرض يستهلكون في الوقت الحاضر ٥٤٪ من مصادر المياه العذبة وأنه نتيجة للزيادة الكبيرة في عدد السكان ستصل احتياجاتهم من المياه العذبة المتجددة إلى ٧٠٪ من الموارد المتاحة حتى عام ٢٠٢٥.

وطبقاً لذلك يمكن القول إن قضية المياه باتت تتصدر القضايا ذات الاهتمام الوطني والدولي وقد توج هذا الاهتمام بالتوقيع على الاتفاقية التي تنظم استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية عام ١٩٩٧ إذا لم تعد المياه قضية وطنية أو إقليمية فحسب وإنما أصبحت قضية عالمية ترهق الجميع لما لها من أهمية في تطور وازدهار الأمم وخاصة مع ظاهرة الاحتباس الحراري والشح المائي الذي يواجهه العالم وكل ذلك في غياب الإدارة الحديثة والمتكاملة وفي ظل الصراعات السياسية والإقليمية التي انعكست على الحقوق المائية المشتركة.^(١)

إن المنطقة العربية رغم كل ما تتمتع به من نعم وخيرات إلا أنها تعاني من نقص واضح في مواردها المائية مشيرين إلى أن ٧٠ بالمائة من مصادرها المائية تأتي من الخارج وموضحين أن المنطقة العربية رغم أنها تمثل ١٥ بالمائة من مساحة العالم إلا أن الأمطار لا تزيد على ٢ بالمائة من مواردها

المائية الكلية كما أن مواردها المائية المتجددة لا تتجاوز نسبة ١ بالمائة.

وبالفعل تزايدت المخاوف من ندرة المياه العربية إذ إن ١٩ دولة عربية تقع تحت خط الفقر المائي بينما تمثل المياه ناقوس الخطر الذي يدق بقوة على منطقتنا العربية وفي هذا البحث سلطنا الضوء على النهر العظيم نهر النيل أطول أنهار العالم قاطبة والأزمة الكبرى التي يمر بها جراء التنازع على اقتسام مياهه والتذرع بعدم كفايته لسد احتياجات دول حوضه العشرة فيما الحقيقة أن المستهدف من الأزمة الجديدة دولتا المصب العربيّتان مصر والسودان في الوقت الذي تتزايد فيه فتن إسرائيل بين الدول الأفريقية لتحقيق أطماعها القديمة في استجرار بعض مياه النيل إلى صحراء النقب واستقدام ملايين اليهود الجدد لإقامة إسرائيل التوراتية الكبرى والنقاط التي يتناولها البحث هي مكونات حوض النيل والاتفاقيات الدولية التي تحكم اقتسام الأنهار الكبرى ومنها نهر النيل ثم الأزمة الحالية والأطماع الإسرائيلية وكيفية التصدي لهذه الأزمة؟

١ - مكونات حوض النيل:

تمتد منطقة حوض النيل والقرن الأفريقي بشكل طولي من منطقة البحيرات

العظمى الأفريقية الواقعة جنوباً عند خط الاستواء وشمالاً حتى الساحل المصري المطل على البحر المتوسط، هذا، وتتكون هذه المنطقة من ١٠ كيانات سياسية، هي: مصر- السودان- إثيوبيا- أرتريا- أوغندا- كينيا- الكونغو الديمقراطية (زائير)- رواندا- بوروندي- وتنزانيا.

تتميز دول منطقة حوض النيل بتعدد مكوناتها السياسية والاجتماعية والثقافية، إضافة إلى تنوع خبراتها التاريخية والسياسية، وقد أدى هذا التنوع إلى تباين جدول أعمال كياناتها السياسية، فدول منطقة البحيرات الأفريقية العظمى (أوغندا- كينيا- تنزانيا- رواندا- بوروندي- الكونغو الديمقراطية) ظلت تشهد حالة مستفحلة من الحروب الداخلية، بما أثر سلبياً على استقرار جنوب السودان، وإضافة لذلك فقد ظلت إثيوبيا وارتريا أكثر ارتباطاً بصراعات منطقة القرن الأفريقي، وصراعاتها الداخلية والبينية، الأمر الذي أدى إلى التأثير على استقرار شرق السودان، أما مصر والسودان، فقد ظلا أكثر ارتباطاً بقضايا الصراع العربي-الإسرائيلي. في ضوء ذلك يمكن القول أن القرن الأفريقي هو المنطقة الأهم في أفريقيا بالنسبة للأمن القومي العربي نظراً لموقعه الجغرافي من الوطن العربي

ووجوده ضمن شريانين مائيين حيويين هما البحر الأحمر ونهر النيل وإذا كان البحر الأحمر يعتبر نظرياً بحراً داخلياً عربياً إلا أن أكثر من ١٠٠٠ كم من شواطئه الأفريقية التابعة لأريتريا وسيطرة إثيوبيا فعلياً على شواطئ جيبوتي واضطراب الأوضاع وفقدان السيطرة على شواطئ الصومال جعل من البحر الأحمر بؤرة خطر على الوطن العربي بدلاً من أن يكون عامل أمن وأمان وكذلك بالنسبة لنهر النيل فهو نهر عربي في مصبه ونهر غير عربي في منبعه ومن هنا يمكن أن تكون مياه النيل مرتعاً خصباً للأصابع الخارجية لإثارة التحريض والفتن بين الحين والآخر والتي قد تصل إلى حد نشوب الخلافات والنزاعات المرشحة للحروب بين دول المصب العربية مصر والسودان وبعض دول حوض النيل التي تشكل دول المنبع لنهر النيل.

يتكون حوض النيل من (١٠) دول كما أشرنا سابقاً وهي دولتا المصب مصر والسودان و(٨) دول معظمها في القرن الأفريقي وهي أريتريا وإثيوبيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا وروندا وبوروندي والكونغو ويعتبر نهر النيل واحداً من أهم أنهار العالم من حيث مجراه الذي يبلغ ٦٦٧٠ كم ومن حيث عبوره لعشر دول بمناخات متباينة

ومن حيث كمية الأمطار الهاطلة على حوضه والتي تبلغ ٢٠٠٠ مليار متر مكعب سنوياً ومن حيث عدد سكان حوضه البالغ ٣٠٠ مليون نسمة.^(٢)

ويمكن تقسيم حوض النيل إلى ثلاثة أقسام:

- المنابع والروافد الاستوائية.(النيل الأبيض -بحيرة فيكتوريا).

- المنابع والروافد في الهضبة الإثيوبية.(النيل الأزرق -بحيرة تانا).

- مجرى نهر النيل في السودان ومصر. حتى البحر الأبيض المتوسط.

أ- منابع وروافد النيل الاستوائية: تعتبر بحيرة فيكتوريا أهم منابع النيل الأبيض وهي تقع في قلب الهضبة الاستوائية الغزيرة الأمطار ويعلو سطحها عن سطح البحر ١٢٥٠م الأمر الذي يساعد في دفع المياه إلى البحر بطول يزيد على ٦٧٠٠ كم كما تعتبر بحيرة فيكتوريا من أكبر بحيرات العالم حيث تبلغ مساحتها ٦٩٠٠٠ مربع وفيها حوالي ٣٠٠٠ جزيرة وأعماق نقطة فيها ٨٠ م وتتشاطا مع ثلاث دول هي كينيا وأوغندا وتنزانيا يبلغ معدل الأمطار الهاطلة على البحيرة ١٥٠٠ مم سنوياً وتبلغ كمية المياه الداخلة إلى البحيرة ١١٨ مليار متر مكعب في العام تفقد منها ٨٤,٥ مليار

متر مكعب نتيجة التبخر وأهم الأنهار التي تغذي فيكتوريا هي نهر كاجيرا بطول ٦٧٠ كم وبحيرة كيوجا ومساحتها ٧٥٠٠ كم مربع ويخرج من البحيرة نيل فيكتوريا الذي يتجه شمالاً منحدرًا عبر شلالات وجزر مارا ومتغذياً من بحيرات عديدة في طريقه وهي بحيرة البرت ومساحتها ٥٧٠٠ كم وبحيرة جورج وإدوارد التي تبلغ مساحتها ١٢٠٠ كم مربع ثم يرفد نيل فيكتوريا أي النيل الأبيض نهر بحر الغزال الذي يبلغ صرفه السنوي ١٨,١ مليار متر مكعب وتصب في حوضه ستة أنهر هي: نهر العرب- نهر اللول- نهر ينجو- نهر الجور- نهر التونج- نهر أوباي ويرفده أيضاً بحر الجبل الذي يبلغ صرفه السنوي ٣٢,٢ مليار متر مكعب سنوياً ويلتقي النيل الأبيض بنهر السوبات الغزير القادم من إثيوبيا^(٣) الذي سيأتي ذكره لاحقاً.

وأطلق على النيل المنحدر من بحيرة فيكتوريا النيل الأبيض نظراً لكثرة شلالاته بعد خروجه من البحيرة وتشكل الزبد الأبيض في مجراه لعشرات الكيلو مترات.

ب- المنابع والروافد في الهضبة الإثيوبية:

تعتبر بحيرة تانا أهم منابع النيل الأزرق وهي تقع قريباً من الحافة الغربية للهضبة

الإثيوبية وتعلو عن سطح البحر ١٨٤٠م وهي أعلى من فكتوريا بأكثر من ٧٠٠م ومساحتها نحو ٣٩٦٠ كم مربع وينحدر في البحيرة عددٌ من الأنهار والمسيلات ويقدر صرف البحيرة السنوي حوالي ٢،٨٥ مليار متر مكعب ويخرج النيل الأزرق من بحيرة تانا نظيفا لأن الرواسب تبقى في البحيرة ولذلك أطلق عليه النيل الأزرق لصفاء مائه ويتغذى في طريقه بالروافد فيصل إيراده السنوي إلى أكثر من ٥٠،٢٥ مليار م مكعب في العام ويشكل نهر عطبرة الذي ينبع من المرتفعات الإثيوبية ويصب في مجرى النهر شمال الخرطوم أهم الروافد حيث يقدر تصريفه السنوي بحوالي ١١،٨٤ م مكعب سنوياً^(٤) أما نهر السوبات المشار إليه آنفاً فينبع أيضاً من الهضبة الإثيوبية ولكنه يصب في النيل الأبيض جنوب مدينة ملكال جنوبي السودان بإيراد سنوي يقدر ب ١٨ مليار متر مكعب ويمكن القول إن معظم مياه النيل الأبيض والأزرق بعد دخولهما إلى الأراضي السودانية تأتي من الحبشة وتشكل مياه النيل الأزرق ٨٥٪ من مجموع مياه النيل لأن مياه النيل الأبيض تتعرض للتبخر الشديد بسبب تشكل المستنقعات الواسعة في مجراه وتوسعه إلى أكثر من ألفي متر في بعض الأماكن.

ج- مجرى النهر في السودان ومصر:

يبدأ مجرى النهر بالتوحد بعد التقاء النيل الأبيض بالأزرق في منطقة المقرن بالخرطوم التي تكاد أن تتوسط نهر النيل من منابعه الاستوائية إلى مصبه في البحر الأبيض المتوسط والأمر الهام أنه على امتداد المسافة من المنبع إلى المصب يلقي النهر ما يحمله من رمال وطين ويشكل حوضاً رسوبياً تتباين خصوبته بحسب اتساع وضيق مجرى النهر حيث تظهر أكثر ما تظهر فيما وراء أسوان التي تبعد عن الخرطوم ١٨٨٥ كم أي حوض النيل في مصر ولاسيما دلتا النيل قبل وصوله إلى الإسكندرية والشلالات التي تعترض نهر النيل من الخرطوم إلى السودان تبلغ ستة شلالات هي: شلال السبلوقة (السادس) وشلال العبيدية (الخامس) شلال منطقة مروي (الرابع) وشلال منطقة أبي فاطمة (الثالث) شلال منطقة سرس (الثاني) شلال منطقة أسوان وهو الشلال (الأول) ويجري النيل بعد أسوان ١٢٠٠ كم إلى مصبه من دون أية عوائق كما لا توجد أية روافد تذكر سوى نهر عطبرة القادم من الهضبة الإثيوبية^(٥) وبالمحصلة فإن مصر والسودان لا يرفدان النيل بأي رافد سوى

السيول الموسمية التي تكثر في السودان وتتضاءل في مصر ولهذا دلالاته في ممارسة الضغوط المائية على مصر والسودان وخلق الأزمات بين الحين والآخر ووضع مصر في دائرة القلق الدائم لاعتمادها الكلي على المياه القادمة من خارج حدودها .

٢ - مياه النيل والاتفاقيات الدولية:

صاغ الفقه الدولي عددا من النظريات التي تنظم استخدام مياه الأنهار الدولية في غير شؤون الملاحة منذ أكثر من قرنين حيث ظهرت نظرية السيادة الإقليمية عام ١٨٩٥ التي تعني حق دولة منبع النهر الدولي بالتصرف بكامل مياه النهر الذي ينبع من أراضيها وبصورة مطلقة دون أي اعتبار لحقوق الدول الأخرى التي يمر بها النهر وسميت هذه النظرية التي تقوم على حق سيادة الدولة على كامل أراضيها وثرواتها دون أن ينازعها أحد باسم مبدأ هارمون نسبة إلى الأمريكي هارمون^(٦) لكن هذه النظرية لاقت الرفض التام داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها حيث ظهرت على أثرها مباشرة نظرية الوحدة الإقليمية المطلقة التي تعني حقوق جميع الدول بمياه الأنهار التي تجري في أراضيها ولا يحق لدول المنابع أن تتصرف بأي تصرف يؤثر على

الجريان الطبيعي لمياه النهر دون الرجوع إلى دول المجرى والمصب للنهر العابر ويبدو أن اتفاقية عام ١٩٢٩ بشأن مياه النيل التي سنذكرها لاحقا تقوم على هذه النظرية ثم ظهرت عدة نظريات أخرى حاولت أن توفق بين النظريتين السابقتين هي نظرية الوحدة الإقليمية المحدودة ونظرية السيادة الإقليمية المقيدة ونظرية وحدة المصالح وما يهمنا في هذا السياق هو اتفاقية عام ١٩٢٩ النازمة لاستخدام مياه النيل في دول المصب مصر والسودان وكذلك الاتفاقية اللاحقة عام ١٩٥٩ . والجدير بالذكر فقد تضمنت اتفاقية عام ١٩٢٩ تقسيم المياه بين مصر والسودان بنسبة ١/١٢ فحصلت مصر على حصة مقدارها ٤٨ مليار متر مكعب بينما حصل السودان على ٤ مليارات متر مكعب باعتبار أن الإيراد السنوي للنيل في أسوان ٨٤ مليار متر مكعب يتبخر منها ويهدر في البحر ٢٢ مليار فيبقى ما مقداره ٥٢ مليار توزع كما أسلفنا بين البلدين . ثم جاءت اتفاقية عام ١٩٥٩ بعد احتجاج ومطالبة من السودان وبعد استنفاد حصته وفقا لاتفاقية ١٩٢٩ حيث أصبحت حصة السودان ١٤,٥ مليار متر مكعب وحصة مصر ٥٢,٥ مليار متر مكعب^(٧) وأما الاتفاقيات مع دول المنبع فقد كانت موضع اهتمام بريطانيا

باعتبارها تستعمر مصر وعدد من الدول الأفريقية وكانت مهمة بوصول مياه النيل إلى مصر دون أي نقص في الحقوق التاريخية فمنذ عام ١٨٩١ أبرمت الاتفاقيات وتبادلت المذكرات مع الدول ذات النفوذ شرق ووسط أفريقيا مثل إيطاليا وبلجيكا والإمبراطورية الإثيوبية لضمان تدفق مياه النيل بشكل طبيعي إلى مصر بل وإعطاء مصر حق الرقابة على النيل في السودان وباقي البلدان الواقعة تحت النفوذ البريطاني وخاصة الدول الواقعة حول البحيرات العظمى مثل أوغندا وتنزانيا وكينيا. ووقعت بريطانيا في ذلك الوقت اتفاقاً مع إثيوبيا بشأن بحيرة تانا والنيل الأزرق ووقعت مع بلجيكا ما يخص روافد النيل في الكونغو وروندا وبورندي والاعتراضات التي تسوقها دول المنبع بعد توقيعها على اتفاقية عينتبي في الربع الأول من العام الحالي ٢٠١٠ تدور حول محور رئيسي يقوم على أن الاتفاقيات وقعت في العهود الاستعمارية ولا قيمة لها ولا تعترف بها هذه الدول بعد استقلالها.

٣- الأزمة بين دول المنبع ودول المصب (الأسباب المعلنة والمخفية):

هناك جملة من العوامل جعلت أزمة مياه النيل تطل برأسها بين الحين والآخر فاسحة في المجال لنشوب خلافات ثنائية

تم السيطرة عليها واحتوائها سابقا إلى أن برزت الأزمة الأخيرة التي أخذت شكلاً حاداً وخاصة بعد أن تحولت إلى طرفين هما دول المنبع ودول المصب فدول المنبع تطالب بإلغاء الاتفاقيات السابقة واعتبارها باطلة لأنها تمت في العهد الاستعماري وأصبحت من الماضي وزادت حاجة بلدان المنبع إلى المياه من أجل مشاريع التنمية وأضحى ملحاً اقتسام مياه النيل على أسس جديدة تختلف جذرياً عن المبادئ التاريخية السابقة ولذلك يعتبر بعضهم أن الأزمة هي بسبب عدم عدالة توزيع المياه المتاحة بين جميع الأطراف المتشاطئة بينما يعزوها بعضهم الآخر إلى زيادة الطلب وقلة العرض في مياه النيل ولكن هناك من يشير إلى أسباب خفية تتعلق بتأسيس مياه النيل واستغلالها لأغراض وغايات سياسية وبحسب ذلك نجل أسباب الأزمة إلى أسباب معلنة وأسباب مخفية على النحو التالي:

١- الأسباب المعلنة:

كما أشرنا سابقا تدعي دول المنابع أنها لاتأخذ استحقاقها بشكل عادل ومنصف من مياه النيل التي تتبع من أراضيها وأن المستفيد الأكبر من معظم مياه النهر هما دولتا المصب مصر والسودان وأن الاتفاقيات السابقة أكل الدهر عليها وشرب وهي من

صنع الدول المستعمرة وخاصة بريطانيا التي كان من مصلحتها تعزيز زراعات لصالحها ولاسيما زراعة القطن في مصر والسودان لتشغيل مصانع نسيجها المتعددة في المدن الإنكليزية وتذكر تلك الدول أن مصر لوحدها تستغل أكثر من ٩٠٪ من مياه النيل.

ومن جهة أخرى يشير الخبراء إلى أن الأزمة في جوهريها تعود إلى الخلل في معادلة العرض والطلب لأن نهر النيل من الأنهار الضعيفة التدفق وأن الفاقد المائي كبير جدا ففي العالم ٢٧٠ نهراً دولياً تتدفق مياه كل منها عبر دولتين أو أكثر وفي أفريقيا وحدها ٥٦ نهراً دولياً مشتركاً وأما نهر النيل فهو أطول أنهار العالم وتهطل على مجراه أمطار غزيرة تبلغ ٢٠٠٠ مليار متر مكعب لكن عبوره بمناخات مختلفة بدد هذا الثراء المائي الهائل وجعل النيل من أقل الأنهار العالمية دفقا مائيا حيث يبلغ دفعه ٧٪ فقط من الهاطل الضخم وبلغ متوسط دفعه في أسوان محسوبا من عام ١٩٢٩ إلى عام ١٩٥٩ فقط ٨٤ مليار متر مكعب تتوزعها مصر والسودان بنسبة ١/٣ بموجب اتفاقية عام ١٩٥٩ التي لاتعترف بها دول المنابع ولا تعتبرها ملزمة لها فالعرض الحالي للنهر ٨٤ مليار تتقاسمها مصر والسودان بينما الطلب

الكلي لدول الحوض يبلغ ١٣٦،٤٠ مليار متر مكعب أي إن هناك عجز في مياه النهر يبلغ ٥٢،٤٠ مليار متر مكعب فمن أين يمكن توفير هذه المياه الإضافية لسد الاحتياجات الحالية والاستعداد للاحتياجات المستقبلية؟ ويعتبر خبراء المياه أن أسباب الأزمة تكمن في هذه النقطة وأن الحلول تأتي من زيادة العرض لمياه النيل من خلال الترشيح وبناء السدود لحصد الأمطار التي تذهب سدى على طول مجرى النهر البالغ أكثر من ٦٧٦٠ كم.^(٨)

٢- الأسباب المخفية:

على الرغم من وجاهة الأسباب المعلنة إلا أن هناك (وراء الأكمة ما ورائها) فالمسألة ليست عدم عدالة التوزيع بين دول المنابع والمصب وليست الخلل في العرض والطلب وإنما هناك مصالح لدول خارجية في حوض النيل تسعى لتسييس مشكلة المياه وزرع الفتن بين دوله عبر زعزعة الاستقرار الذي ساد طيلة عشرات السنين حول مياه النيل لأن دول المنابع مكثفية إلى حد كبير بالأمطار الغزيرة التي تهطل في أراضيها بينما دولتا المصب تفتقران إلى الأمطار الكافية ولاسيما مصر ولذلك تقوم الحياة فيها على مياه النهر فالحقيقة التي نطق بها المؤرخ هيرودوت أن مصر هبة النيل هي حقيقة ثابتة فالأسباب

تكمُن في ممارسة الضغوط على مصر والسودان وابتزازهما من خلال قضية مياه النيل وتطويعهما ليس تحت المظلة الأمريكية وإنما تحت مظلة إسرائيل التي أضحت لها أجندة واسعة الطيف في الدول الأفريقية ولا سيما دول القرن الأفريقي ويظهر ذلك في نشاطاتها الواسعة ونفوذها في إثيوبيا وكينيا وأوغندا وحضورها بقوة في البحر الأحمر وقد استطاعت أن تدفع أثيوبيا للاجتياع العسكري للصومال بدعم أمريكي وحرّضت إسرائيل أديس أبابا أثناء زيارة وزير خارجيتها ليبرمان الأخيرة إلى إثيوبيا لكي تدعو دول المنابع للتوقيع على إتفاقية اقتسام مياه النيل وفعلاً وقعت لأول مرة خمس دول من ثمانية من دول حوض النيل إتفاقية عينتبيي التي فتحت أزمة مياه النيل على مصراعيها ورغم تحرك مصر التي استشعرت الخطر لتطويق الإتفاقية فإن الأزمة لاتزال في بدايتها ومرشحة للتفاقم.

٤- الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل وزرع الفتن:

الأطماع الإسرائيلية بالمياه العربية قديمة قدم التفكير بإقامة الكيان الصهيوني وقد عمل الصهاينة منذ البداية على تأمين المياه لتحقيق أطماعهم الرامية إلى جلب ملايين اليهود من أرجاء العالم وتوطينهم في

فلسطين والرسالة التي كتبها حاييم وايزمن الذي أصبح أول رئيس لإسرائيل إلى رئيس وزراء بريطانيا في ذاك الوقت ديفيد لويد جورج توضح إلى حد بعيد أهمية المياه في الاستراتيجية الصهيونية وكذلك رسالته الثانية إلى مؤتمر السلام في باريس الذي تلا الحرب العالمية الأولى حيث وصف بشكل مفصل أطماع إسرائيل في المياه العربية التي تتضمن منابع نهر الأردن ونهر الليطاني واليرموك وأما مياه النيل فقد حاول هيرتزل إقناع الحكومة المصرية بتأجير سيناء لليهود لمدة ٩٩ عاماً ورفضها صحراء النقب بمياه النيل وهذا مارفضته الحكومة المصرية آنذاك.^(٩)

وبالنسبة للتغلغل الإسرائيلي في حوض النيل فقد ركزت إسرائيل على جنوب السودان وعملت على إذكاء نار الحرب بين الشمال والجنوب بهدف وضع أصابعها على الدولة التي يمكن أن تتشكل في الجنوب وتأخذ حصة من مياه النيل حتى أن الإسرائيلي موشي فرجي في كتابه يشير إلى أن إسرائيل كانت تدفع مرتبات قادة وضباط جيش تحرير السودان وقدرت مجلة معرخوت العسكرية أن مجموع ماقدمته إسرائيل لجيش تحرير الجنوب ٥٠٠ مليون دولار قامت الولايات المتحدة بتغطية الجزء الأكبر منه

كما أن إسرائيل أقنعت الجنوبيين بتعطيل تنفيذ قناة جون قلي في أعالي النيل التي كانت ستزيد تدفق مياه النيل إلى مصر وتتفش المشاريع في الشمال المصري وقالت إسرائيل إن الجنوبيين أولى بتلك المياه من غيرهم وعندما ظهر النفط في جنوب السودان في منتصف الثمانينات أوفدت واحدا من أكبر خبراءها هو ايلياهو لون فسكي الذي قدر احتمالاته بسبعة مليارات برميل ونتيجة ذلك شرع الجنوبيون في المطالبة بحصتهم وعارضوا إنشاء مصفاة كوستي للنفط في الشمال ولم تترك إسرائيل أزمة دارفور دون تدخل سافر وأعلن عبد الواحد نور أحد قادة المجموعات الانفصالية عن افتتاح مكتب لمجموعته في إسرائيل بهدف إقامة علاقة مباشرة معها. (١٠)

نعود إلى مياه النيل حيث كشف هرتزل أنه يجب سحب المياه لإرواء صحراء النقب وذلك عبر حفر أنفاق تحت قناة السويس وتحلم إسرائيل أن تصل القنوات الواردة من النيل بمياه نهر الأردن وهكذا تكتمل سرقة إسرائيل للمياه العربية فهي تسرق مياه الري من الأردن ومياه مزارع الفلسطينيين في الأرض المحتلة وتسعى إلى سرقة مياه الليطاني من جنوب لبنان وتريد أن تحصل من مصر في إطار تسوية سياسية

أو مساومة لكي يكون لها حقاً مكتسباً في المياه المصرية وفعلاً فقد صرح السادات يوم ٦ أيلول ١٩٧٩ أثناء زيارته لإسرائيل أن صحراء النقب ستستفيد من مياه النيل كما صرح يوم ١٦ كانون أول ١٩٧٩ أنه قد أمر بدراسة توصيل مياه النيل إلى القدس من خلال حفر ترعة السلام وتستمر المحاولات الإسرائيلية من نهاية النيل إلى أعاليه أي في دولة المصب مصر لتنتقل هذه المرة في الالتفاف عبر المنابع فتقوم بإرسال الخبراء لإقامة مشاريع في إثيوبيا وأوغندا تستنزف ٧ مليارات متر مكعب أو ٢٠٪ من وارد النيل إلى مصر. (١١)

لذلك يمكن القول إن أطماع إسرائيل في مياه النيل جزء من أطماعها في المياه العربية فشعار إسرائيل المعلق فوق الكنيست هو حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل والعلم الإسرائيلي يرمز إلى هذا الشعار فالكيان الصهيوني قائم عمليا على اغتصاب الأرض العربية وسرقة المياه العربية وفيما يتعلق بمياه النيل فالمحاولات لم تتوقف بعد أن أتمت إلى حد كبير سرقة المياه العربية في فلسطين وماحولها ويتجه اهتمامها حالياً ومستقبلاً نحو مياه النيل التي تعتبر وصوله إليها المرحلة الأهم في تحقيق الحلم الأسطوري التوراتي بإقامة إسرائيل الكبرى

التي تستوعب أكثر من ١٥ مليون يهودي وهذا الحلم الخرافي لا يتحقق إلا بوصول مياه النيل إلى قلب فلسطين المحتلة ولذلك تكشف إسرائيل كل جهودها وبشتى الوسائل للوصول إلى هذا الهدف فنراها تسعى في الاتجاهات التالية:

١- الضغط على مصر من خلال اتفاقيات كامب ديفيد لتنفيذ وعود السادات بإرواء صحراء النقب والقدس من مياه النيل وربط القنوات الواردة من النيل بنهر الأردن وهناك عشرات الأبحاث والدراسات والمخططات التي تقبع بالأدراج وتنتظر التنفيذ لجر مياه النيل إلى داخل إسرائيل .

٢- توثيق العلاقة مع إثيوبيا في كل المجالات وإغراؤها بإقامة السدود على النيل الأزرق بمساعدات البنوك الدولية التي تتمتع إسرائيل فيها بنفوذ قوي جدا ولاسيما أن إثيوبيا تدفع ٧٠٪ من مياه النيل إلى مصر وقد لاقت لها أذناً صاغية في أديس أبابا في كل ماتريده وبرز هذا منذ عهد منغستو مريم حتى إنها أقنعت أوساط كبيرة من الشعب الإثيوبي أنهم من سلالة الملك سليمان بن داوود واستطاعت أن توجه السياسة الإثيوبية بالاتجاه الذي يخدمها في القرن الأفريقي وحوض النيل . في توسيع نفوذها في منطقة البحيرات

العظمى وخاصة الدول المحيطة ببحيرة فيكتوريا التي تشكل ٣٠٪ من المياه الواردة إلى مصر وقد ركزت على جمهورية أوغندا منذ البداية باعتبارها تسيطر على القسم الأكبر من بحيرة فيكتوريا وكانت أوغندا كما هو معروف تاريخياً إحدى الخيارات لإقامة إسرائيل قبل أن يستقر القرار على فلسطين وتمكنت إسرائيل قبل خلافها مع رئيس أوغندا السابق لها أكبر المراكز في عموم أفريقيا وتقدم الآن أوسع العروض للحكومة الأوغندية لإقامة أضخم مشاريع الري في القارة الأفريقية تسعى بكل السبل لفصل جنوب السودان عن شماله أملاً بجني ثمار المساعدات التي قدمتها أثناء الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب وهي تنتظر بفارغ الصبر موعد الاستفتاء على حق تقرير المصير عام ٢٠١١ حسب اتفاقية نيفاشا وتأمل إذا ما انفصل الجنوب عن الشمال وقامت دولة الانفصال الجنوبية أن تأتمر هذه الدولة بأمرها نظراً للعلاقات التاريخية مع الحركة الشعبية وبذلك تستطيع أن تدفع حكومة الجنوب لأخذ حصتها من مياه النيل وبيعها لإسرائيل وتدويل مياه النيل وجعل إسرائيل جزءاً من دول حوض النيل .

إن الوصول إلى مياه النيل يقع على رأس أولويات أي حكومة إسرائيلية وإسرائيل تكثف محاولاتها مع الأوساط الغربية والمصارف والمؤسسات المالية الدولية لتحويل مياه النيل سلعة تباع وتشتري ويكون لها بورصة وسوق للعرض والطلب وبذلك يفتح المجال لإسرائيل لشراء حاجتها من المياه وهي بحاجة ماسة إلى ذلك لسنوات طويلة من أجل تنفيذ خططها في استقدام أعداد غفيرة من المهاجرين الجدد.

٥- مصر والسودان وآفاق مواجهة أزمة مياه النيل:

لا بد قبل تحديد سبل مواجهة مصر والسودان للأزمة الناشئة جراء توقيع خمس دول على اتفاقية عينتبي أن نستعرض الظروف السياسية التي تمر بها بلدان حوض النيل والمستقبل الذي ينتظرها وهنا تشير المعطيات والوقائع الجارية إلى أن منطقة حوض النيل قد أصبحت على مفترق الطرق، إزاء ثلاثة خيارات، الأول هو تحسن الأوضاع وتحقيق الاستقرار، وهو احتمال ضعيف، إن لم يكن ضعيف للغاية، والثاني استمرار الوضع المتوتر غير المستقر الحالي، وهو احتمال ممكن، والثالث، هو تدهور الأوضاع بوتائر عالية باتجاه نفق

الصراعات والمواجهات المرتفعة الشدة، وهو الأكثر احتمالاً على ضوء المؤشرات الحالية. إن الأزمة التي علا ضجيجها مع توقيع اتفاقية عينتبي ليست أزمة عابرة كما يتصور بعضهم وهي تستهدف مصر بالدرجة الأولى والسودان بدرجة أقل فالأمر برمته يتعلق بمصر فماذا أعدت مصر من عدة لمواجهة هكذا أزمة فيها حياة ومصير ومستقبل مصر؟؟؟

بالنسبة لمصر، سوف يرتبط الوضع المائي أي استمرارية تدفق مياه النيل بالشكل المعتاد بالتطورات الجارية في العديد من الملفات والتي من أهمها على الإطلاق ملف تراجع قوة الدولة المصرية، وتحديد ما يتعلق بضعف قدراتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والدبلوماسية، فمصر وإن كانت بعيدة نسبياً عن منطقة القرن الأفريقي، ومنطقة البحيرات العظمى، فإن تداعيات انكشاف القدرات المصرية، سوف تنتقل عدواها بكل سهولة إلى السودان، والذي سوف يلعب دور «المقسم» الذي تتوزع عبره ضغوط ومفاعيل الأزمات المصرية إلى بقية مناطق حوض النيل، وفي هذا الخصوص نشير على سبيل المثال لا الحصر، إلى أن ابتعاد الدبلوماسية المصرية عن مجالها الحيوي المتمثل في دول منطقة حوض النيل،

وما ترتب على ذلك من انشغال الدبلوماسية المصرية، بملفات التعاون مع أميركا وإسرائيل في قضايا الصراع الشرق أوسطي، وهو ابتعاد أدى إلى حدوث ظاهرة فراغ القوة الدبلوماسية المصرية في مناطق حوض النيل، وهو الفراغ الذي سعى الإسرائيليون إلى ملئه، وبالفعل فقد زار وزير الخارجية الإسرائيلي أفينغور ليبرمان دول منابع نهر النيل برفقة كبار رجال الأعمال الإسرائيليين إضافة إلى الخبراء العسكريين الإسرائيليين واستطاع أن يوقع اتفاقيات تعاون اقتصادي وعسكري مع كل من إثيوبيا (التي توجد بها بحيرة تانا التي ينبع منها نهر النيل الأزرق الذي يغذي ٧٠٪ مياه النيل التي تدخل إلى مصر)، ومع أوغندا التي توجد بها بحيرة فيكتوريا التي تغذي نهر النيل الأبيض والذي يغذي ٣٠٪ من مياه النيل التي تدخل الأراضي المصرية.

تشير المعلومات والتقارير إلى أن دول حوض النيل ما عدا مصر والسودان قد عقدت اتفاقا كونت بموجبه ما أطلقت عليه مفوضية نهر النيل، الأمر الذي أربك كل حسابات الحكومة المصرية الحالية، والتي وبكل أسف ما زالت أكثر إصراراً على رفض التفاوض والتفاهم مع دول حوض النيل. وعلى ما يبدو فإن القاهرة سوف تحاول

التفاهم مع الأميركيين والإسرائيليين لجهة القيام بالضغط على دول حوض النيل الأفريقية لكي تتراجع، ولكن، وعلى غرار المثل القائل «من جرب المجرب فإن عقله مخرب» فإن السياسة الخارجية المصرية سوف لن تحصل على أي نتيجة إيجابية من محور واشنطن-تل أبيب، وذلك لسبب بسيط يفهمه الجميع، وهو: أن المستهدف بمشاكل ملف مياه النيل هو مصر نفسها، ولا أحد غيرها، فكل دول حوض النيل بما في ذلك السودان تتمتع بهطول الأمطار الغزيرة التي تكفي لتلبية حاجاتها، إلا مصر فهي هبة النيل، والتي مازالت حكوماتها تراهن على التعاون مع ننتياهو وأفينغور ليبرمان كوسيلة لتأمين وضمان تدفق مياه النيل القادمة من إثيوبيا (التي تقوم حالياً بدور إسرائيل القرن الأفريقي) وأوغندا (التي تقوم حالياً بدور إسرائيل منطقة البحيرات العظمى الأفريقية) لمصر.

وخلاصة القول إن الخطر يتجدد اليوم على مصر أولاً وعلى السودان ثانياً بإثارة الموضوع والتوقيع على اتفاقية اقتسام مياه النيل بين خمس من دول المنبع وهذا الخطر في بدايته ومرشح للتفاقم في المدى المنظور وخاصة إذا علمنا أن إسرائيل دخلت على الخط منذ زمن بعيد فحققت

وجوداً مرئياً وغير مرئي مع كثير من دول
الحوض وتمكنت من خلاله أن تبني شبكة
من العلاقات الاقتصادية والسياسية تمثل
أشد المخاطر على الأمن القومي العربي ليس
فقط في أطماعها المباشرة بمياه النيل وإنما
بوجودها الفعال في المؤسسات والصناديق
الدولية ذات الصلة بمشروعات دول الحوض
التنموية اقتصادياً وزراعياً.

المراجع

- ١- د. محمود أبو زيد- المياه مصدر التوتر في القرن ٢١ مركز الأهرام للترجمة والنشر- القاهرة ١٩٩٨ ص ١٠.
- ٢- عبد العزيز خالد- مياه النيل حسابات الأرض والسياسة- الخرطوم ٢٠٠٧ ص /و.
- ٣- د. محمد عوض محمد- نهر النيل ٢٠٠٦ ص ٣٨-٣٩.
- ٤- د. محمد عوض محمد- المرجع السابق نفسه ص ٨٠-٨٢.
- ٥- د. محمد عوض محمد- المرجع السابق نفسه ص ١٠٨-١١٠.
- ٦- د. صلاح الدين عامر- النظام القانوني للأنهار الدولية- القاهرة ٢٠٠١- ص ١٦.
- ٧- د. فيصل عبد الرحمن علي طه- مياه النيل .. السياق التاريخي والقانوني ٢٠٠٥- ص ٢٠.
- ٨- د. فيصل عبد الرحمن علي طه- المرجع السابق نفسه ص ١٣٩-١٤٤.
- ٩- مشكلة المياه بين إسرائيل ودول المواجهة- بحث غير منشور- كلية القيادة والأركان السودانية.
- ١٠- المرجع السابق نفسه.
- ١١- العرب وأفريقيا - واقع العلاقات وآفاق تطويرها- القيادة القومية- هيئة الأبحاث القومية.

